محاضرات في مقياس: الأمن والتنمية في إفريقيا

الفئة المستهدفة: سنة ثالثة، تخصص علاقات دولية.

وحدة التعليم: إستكشافية.

1- مفهوم الأمن وتطوره

يقول "كولين إيلمان Elman Colin "في الفصل الثاني من كتاب: "مدخل للدراسات الامنية" والذي عنوانه "الواقعية" انه: "من خلال استقراء تطور حقل الدراسات الامنية، نلاحظ ان التقليد الواقعي كان له تأثير كبير عليها، من خلال تركيزه على القوة، الخوف والفوضوية، والتي زودتنا بتفسيرات هامة حول النزاع والحرب".)15-16 .(Elman, ,2008 pp. ويمكن القول ان الدراسات الامنية قد نشأت وتطورت في اطار المدرسة الواقعية، والتي كانت الظروف الدولية -وإلى غاية نهاية الحرب الباردة- مواتية لاحتكارها هذا الحقل، يقول "إيلمان" ان الواقعية لها تيارات عديدة ومختلفة، لكنها تقوم على فلسفة واحدة هي ان سلوك الدولة هو انعكاس لسلوك الفرد)القائد(، الذي تحكمه الطبيعة البشرية)الانانية، السعي الى تعظيم القوة، الاليقين...(، هذه الطبيعة البشرية الشريرة تترجم في صورة نظام دولي فوضوي.

يعتبر الواقعيون ان الهدف الاول الذي تسعى اليه الدول هو البقاء، وتعزيز المصلحة الوطنية، بالاعتماد على القوة في شقها العسكري والطريق الوحيد لبقاء الدولة هو زيادة قوتها، حيث ان جزءا هاما من شرعية الدولة الحديثة وبسط هيمنتها على المجتمع استمد من مدى قدرتها على توفير الامن لشعبها)زياني .2010 ص. 287(. ويحدد هانس مورغانثو عناصر القوة في الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرات الصناعية، الاستعدادات العسكرية، السكان، طبيعة الدولة، ونوع الدبلوماسية والحكومة)بن عنتر .2005 ص. 18(. يشير الامن في تعريفه الضيق، الذي لقي انتشارا واسعا، الى: "امن الدولة القومية من هجوم مسلح"، وقد تبنت حكومات العالم هذا التفسير الضيق للامن، وأحسن مثال على ذلك: الولايات المتحدة الامريكية، التي أنفقت في سنة 2007 ما قيمته 1.39 تريليون دولار على الاستعدادات العسكرية، اي ما يعادل 25% من اجمالي الناتج المحلي، او 202 دولار لكل شخص في العالم .

لكن الباحثين في حقل العلاقات الدولية، وصناع السياسة الخارجية بدرجة اقل، سرعان ما اعترفوا بان هناك مجموعة واسعة من الاخطار التي تهدد سيادة وسلامة الدولة اكثر من مجرد الغزو العسكري، وهذا في اطار التحولات الدراماتيكية التي شهدها النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة وظهور ما يعرف بالعولمة التي يعتبر البعض)باري بوزانBuzan Barry ، اولي ويفر(Waever Ole انها مسؤولة عن تعقيد اجندة الامن ".(Buzan, .2003 .P .8 Barry, (ريتشارد ايلمان Ritchard Ulman "على سبيل المثال، في سنة 1983 عرف تهديد الامن القومي على انه: "اي شيء يتسبب في تدهور نوعية الحياة لسكان دولة ما، او يضيق من هامش الخيارات المتاحة للشعوب والتنظيمات داخل الدولة".)5 p. (Matthew, 2010وعلى اساس هذا المنطق تم تحديد عدة اخطار مختلفة للامن القومي والتي يسميها البعض القضايا الامنية غير التقليدية issues unconventionalsecurityوتشمل خطر تناقص التزود بموارد الطاقة)الامن الطاقوي(الركود الاقتصادي الناجم عن التغيرات المقصودة وغير المقصودة في الاسواق العالمية) الامن الاقتصادي) و التجارة بالمخدرات)الحرب على المخدرات(، وفي سياق توسيع الاجندة البحثية للامن اصبح ينظر الى التغير البيئي كقضية امنية)الامن البيئي(. ويمكن تمثيل عملية توسيع الدراسات الامنية من دراسات استراتيجية)متمركزة حول القطاع العسكري(الى دراسات اكثر شمولية واستيعابا للقطاعات الاخرى)القطاع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، البيئي(، مع الحفاظ على المرجعية الدولتية، اي الدولة هي الكائن المرجعي او الكيان المعني بالامن والتامين من التهديدات.

لكن النقطة التي أثارت نقاشات عدة في حقل الدراسات الامنية هي ان الكيان الذي تم تأمينه من خلال تحديد هذه الاخطار اللاعسكرية، هو مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش نفسه، والتي تستفيد من هذه الشواغل لتبرير وجودها وأهميتها، ذلك ان توسع نطاق الامن بهذه الطريقة، لا يؤدي بالضرورة الى تغيير الوحدة المرجعية المعنية بالامن، والتي تزال في نظر اغلب التفسيرات هي "الدولة"(Matthew, pp 2010, 6-5). وذلك يرجع جزئيا الى الطريقة التي يتم بها امننة قضية ما، والتي قد تؤدي الى تركيز القوة في يد الدولة "الامن القومي"، مع اغفال الاخطار التي تواجه امن الشعوب، فقد يتحقق الامن القومي في الدول التي تكون فيها الديمقراطية مغيبة او ضعيفة في حالة وجود مستويات عالية من انعدام امن شعوبها، اذا كانت تنظر اليهم على انهم خطر على الدولة "النظام"، حيث يمكن ان تقوم باحتجازهم، الاعتداء عليهم او قتلهم اذا كانوا عبء على الدولة، بسبب عدم قدرتهم على دفع الضرائب، او بسبب معارضتهم لسياسة حكومية معينة، كما يمكن تهميشهم او حرمانهم من الاستحقاقات التي يتمتع بها مواطنون امثالهم في دول اخرى. وفي حقيقة الامر حتى في الدول الديمقراطية، يضحى بأمن بعض الافراد من اجل الحفاظ على الامن القومي.

ولان الامن هو فعل خطاب "act speech" يسلط الضوء على الاهمية القصوى لمشكلة ما من اجل بناء خطاب، او توسيع نطاق التهديدات الامنية من دون تحديد واضح للموضوع المرجعي، فإنه يشرعن -في اغلب الاحيان- احتكار الدولة آليات الاستجابة للتحديات والتهديدات الامنية الجديدة، وهذا ما تعنيه فكرة الامننة، فعندما يوصف خطر ما على انه قضية امنية، فان وضعيته ستتغير من مشكل يمكن التعامل معه، من خلال التقليد المؤسساتي القائم، لينتقل الى مرتبة مشكل يتطلب ترتيبات استثنائية. عندما تنظر دولة الى شيء ما على انه قضية امنية، فهذا يعني ان الدولة بصدد خيار معالجة يشبه الى حد ما الطريقة التي تعالج بها الحرب، وذلك من خلال تكريس مخصصات استثنائية من الموارد، وزيادة حجم الضوابط مقارنة بالضوابط المعتادة، وهذه هي الفكرة التي سعى من خلالها البيئيون الاوائل مثل ليستر براون Brown Lester 1977الى التأثير والبروز بوصف التغيرات البيئية على انها خطر يهدد الامن القومي، وهي الفكرة نفسها التي يسعى من خلالها البيئيون المعاصرون الى التأثير والبروز ايضا بوصف التغير المناخي على انه قضية امنية، وهذا ما يسمح للدولة باتخاذ اجراءات لتخفيض انبعاثات الكربون مثلا، من دون اللجوء الى الاليات الديمقراطية، وهذا ما يبرر اتخاذ اجراءات غير خاضعة للمساءلة ما قد يؤدي الى نتائج عكسية لعملية الامننة.

ان محاولة التكيف مع التحولات العاملية، وتغير وظائف الدولة وتآكل سيادتها، والتغير في طبيعة التهديدات التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري، هو ما ساهم في ظهور مقاربات جديدة للامن، على رأسها منظور الامن الانساني والمقاربات النقدية، التي تدع الى تعميق مفهوم الامن واتخاذ وحدات مرجعية له -غير الدولة-، هذه الوحدات تراوحت بين الفرد)الامن الانساني(، فواعل ما دون الدولة، فوق الدولة وعبرها.

2- مفهوم التنمية

يُعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم تداولاً في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمثل محوراً رئيسياً في تحليل تقدم الدول والمجتمعات. بشكل عام، تشير التنمية إلى عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام، بما يتيح للأفراد المشاركة الفاعلة في حياة مجتمعاتهم. وقد تطور هذا المفهوم على مر العقود، ليشمل بعداً أوسع من مجرد النمو الاقتصادي، ليصبح عملية شاملة تعنى بتوسيع الحرية والفرص وتحسين نوعية الحياة.

تعريفات التنمية لدى المؤسسات الدولية

تتباين تعريفات التنمية بحسب توجهات المؤسسات الدولية:

1. **الأمم المتحدة** :تعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين رفاه الإنسان في شتى المجالات، بما في ذلك الصحة والتعليم، وتوفير مستوى معيشي كريم، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، مع مراعاة الاستدامة البيئية. وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على مفهوم **التنمية البشرية** منذ 1990، الذي يضع الإنسان في صميم العملية التنموية ويقيس التقدم من خلال مؤشرات مثل العمر المتوقع، ومستوى التعليم، والدخل، بدلاً من الاقتصار على الناتج المحلي الإجمالي.

2. **البنك الدولي** :يرى البنك الدولي التنمية كعملية اقتصادية تهدف إلى رفع الدخل القومي وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة للفرد، مع التركيز على الحد من الفقر وتعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية. وتعتمد سياسات البنك الدولي على ما يعرف بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل، وتحسين الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الأساسية.
3. **منظمات دولية أخرى** :مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترى التنمية كعملية متكاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التركيز على **التنمية المستدامة** وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز الشمولية والمساواة. وتشدد هذه المؤسسات على أهمية دمج المجتمعات المحلية في صنع القرار، وتمكين المرأة والشباب، ودعم الابتكار التكنولوجي في تعزيز التنمية.

تطور مفهوم التنمية في إفريقيا

على الصعيد الإفريقي، تطور مفهوم التنمية عبر مراحل متعددة متأثراً بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية للقارة:

1. **مرحلة ما بعد الاستقلال (الخمسينات والستينات** :(ركزت الدول الإفريقية على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن الاستعمار، مع اعتماد خطط تنموية تهدف إلى بناء الدولة الحديثة والبنية التحتية الأساسية، وتحفيز النمو الصناعي والزراعي. وكانت التنمية في هذه المرحلة تُقاس بشكل رئيسي بالنمو الاقتصادي وإنتاج الثروة.
2. **مرحلة السبعينات والثمانينات** :بدأ الاهتمام يتسع ليشمل الأبعاد الاجتماعية، مثل تحسين التعليم والرعاية الصحية، والحد من الفقر. ومع ذلك، واجهت العديد من الدول الإفريقية أزمات اقتصادية، ونمو سكاني سريع، وتحديات سياسية، مما أعاق تحقيق التنمية المستدامة.
3. **مرحلة التسعينات وما بعدها** :أصبح التركيز على التنمية الشاملة والمتكاملة، مع إدراك أهمية **الحكم الرشيد والمؤسسات القوية**، وحقوق الإنسان، والبيئة، والاستقرار السياسي. وقد تأثرت الدراسات الإفريقية بالاتجاه العالمي نحو التنمية البشرية والتنمية المستدامة، كما ظهر الاهتمام بالمجتمعات المحلية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة.

التحديات الإفريقية للتنمية

على الرغم من الجهود المبذولة، تواجه التنمية في إفريقيا تحديات متعددة تشمل:

- التفاوت الكبير بين الدول والمناطق داخل القارة.
- هشاشة المؤسسات وضعف الحكم الرشيد.
- النزاعات المسلحة والتوترات السياسية التي تعيق الاستقرار والتنمية.
- الاعتماد الكبير على الموارد الأولية وتقلبات الأسواق العالمية.
- تأثيرات التغير المناخي وتدهور البيئة، التي تؤثر على الزراعة والمياه والصحة العامة.

3- النزاعات في إفريقيا

تشكل النزاعات أحد أبرز التحديات التي تواجه القارة الإفريقية منذ الاستعمار، وتؤثر بشكل مباشر على التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويعرف النزاع عادة على أنه صراع بين أطراف متعارضة على مصالح متشابكة أو متضاربة، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية، باستخدام وسائل سلمية أو عنفية لتحقيق أهداف معينة .وتعتبر النزاعات جزءاً من التفاعلات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات، لكنها تصبح مشكلة إذا تطورت إلى أعمال عنف منظمة تهدد الأمن والاستقرار.

في إفريقيا، تتميز النزاعات بتعقيدها الناتج عن تراكم عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية، مثل الحدود الاستعمارية الاصطناعية، التفاوت في توزيع الموارد، التهميش السياسي لبعض الفئات، والصراعات العرقية والدينية. ويمكن تصنيف النزاعات في القارة الإفريقية إلى عدة أنواع رئيسية:

1. **النزاعات الحدودية**

النزاعات الحدودية في إفريقيا غالباً ما تعود إلى **الحدود المرسومة خلال الحقبة الاستعمارية** دون مراعاة الانتماءات العرقية أو الثقافية للسكان المحليين. وقد أدت هذه الحدود الاصطناعية إلى إنشاء دول تحتوي على مجموعات إثنية متعددة أو تقسيم جماعات متجانسة بين دولتين أو أكثر، مما أصبح أحد المصادر الرئيسة للصراعات الداخلية والخارجية في إفريقيا. ومن الأمثلة البارزة: النزاع بين **إثيوبيا وإريتريا**، والذي اندلع في التسعينات بعد استقلال إريتريا، ونزاعات أخرى مثل النزاع بين **السودان وجنوب السودان** حول مناطق مثل أبيي، والنزاع الحدودي بين **إفريقيا الوسطى وتشاد** .هذه النزاعات تؤدي إلى تهجير السكان، إضعاف التنمية، وخلق بيئة حاضنة للعنف المسلح.

2. **النزاعات العرقية والإثنية**

تمثل النزاعات العرقية والإثنية أحد أبرز أشكال الصراع في إفريقيا، وغالباً ما تتسم بالعنف الممنهج ضد مجموعات معينة. من أبرز الأمثلة **الإبادة الجماعية في رو اندا عام 1994**، حيث قتل نحو 800 ألف شخص من جماعة التوتسي على يد أفراد من جماعة الهوتو، نتيجة توترات تاريخية، سياسية، واجتماعية متراكمة. كما شهدت نيجيريا صراعات بين المجتمعات المسلمة والمسيحية، وكذلك توترات بين القبائل في كينيا وأوغندا، والتي غالباً ما ترتبط بالتحكم في السلطة أو الموارد.

3. **النزاعات حول الموارد**

تعد النزاعات حول الموارد الطبيعية من أبرز مصادر النزاع في إفريقيا، نتيجة **الاعتماد الكبير على الموارد مثل النفط، المعادن، المياه، والأراضي الزراعية** .ومن الأمثلة: النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية حول معادن مثل الكولتان والماس، والتي أدت إلى صراعات مسلحة طويلة الأمد بين الجماعات المحلية والميليشيات المسلحة، والنزاعات في نيجيريا حول النفط في منطقة دلتا النيجر، حيث تسببت سياسات التهميش والفساد البيئي في إشعال صراعات طويلة بين السكان المحليين وشركات النفط.

4. **النزاعات بسبب التهميش السياسي**

تحدث النزاعات السياسية في إفريقيا نتيجة **غياب المشاركة الشاملة في الحكم، واستبعاد فئات أو مناطق معينة من السلطة والموارد** .غالباً ما يرفع المجتمعون أو الجماعات المستبعدة مطالبهم من خلال الاحتجاجات أو التمرد المسلح. ومن الأمثلة: النزاعات في دارفور بالسودان التي اندلعت بسبب تهميش المجتمعات المحلية في المشاركة السياسية، ونزاعات في تشاد وأوغندا بين الحكومة والفصائل المسلحة التي شعرت بالإقصاء من السلطة، مما أدى إلى تفاقم العنف وعدم الاستقرار.

4- الأمن الغذائي في إفريقيا

يعرف الأمن الغذائي وفق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو (FAO – بأنه :وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الطعام الآمن والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية وضمان حياة نشطة وصحية .ويشمل هذا التعريف ثلاثة أبعاد رئيسية :التوفر الغذائي، الوصول إلى الغذاء، والاستخدام الغذائي (الاستفادة الغذائية(، إضافة إلى الاستدامة لضمان استمرار تلبية هذه الاحتياجات على المدى الطويل.

التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في إفريقيا

تواجه إفريقيا تحديات معقدة تؤثر على قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، أبرزها:

1. الفقر وانعدام المساواة الاقتصادية:

الفقر يشكل أحد العوامل الرئيسة التي تحد من قدرة السكان على الحصول على الغذاء الكافي والمغذي. تشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من السكان في القارة تعيش تحت خط الفقر، مما يزيد من هشاشة المجتمع تجاه الأزمات الغذائية.

2. النزاعات المسلحة والصراعات الداخلية:

تؤدي النزاعات المسلحة إلى تهجير السكان، تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية، وقطع سلاسل الإمداد الغذائي. وقد شهدت دول مثل جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا (منطقة بورنو (أزمات غذائية حادة نتيجة الصراعات المسلحة.

3. التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية:

تعاني إفريقيا من تقلبات مناخية شديدة تشمل الجفاف، الفيضانات، وانخفاض الإنتاج الزراعي، مما يزيد من هشاشة الأمن الغذائي. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الجفاف المتكرر في منطقة الساحل والصحراء الكبرى الذي أثر على إنتاج الحبوب والموارد الغذائية الأساسية.

4. الهياكل الزراعية التقليدية وضعف الإنتاجية:

يعتمد جزء كبير من السكان في إفريقيا على الزراعة التقليدية التي تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة، والبنية التحتية الزراعية المناسبة، ونظم الري الحديثة، مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة وعدم القدرة على تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي.

5. الأوبئة والأمراض الحيوانية والنباتية:

تؤثر الأمراض الحيوانية مثل الجمرة الخبيثة، وأمراض المحاصيل مثل الجراد الصحراوي على توفر الغذاء واستدامة الإنتاج الزراعي، مما يزيد من ضعف الأمن الغذائي في القارة.

الجهود والسياسات لتعزيز الأمن الغذائي

لمواجهة هذه التحديات، تبنت الدول الإفريقية والمؤسسات الدولية مجموعة من السياسات والبرامج:

- برامج الزراعة المستدامة وتحسين الإنتاجية :تهدف إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة، تحسين جودة البذور، وتطوير نظم الري للحفاظ على الإنتاج الزراعي.
- شبكات الأمان الاجتماعي :مثل برامج الدعم الغذائي للفئات الضعيفة، والمساعدات الإنسانية الطارئة في مناطق النزاع والكوارث الطبيعية.
- التعاون الإقليمي والدولي :تسعى منظمات مثل المنظمة الإفريقية للغذاء والزراعة (AU-FAO) والبنك الدولي إلى دعم مشاريع زراعية مستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال التمويل، التدريب، ونقل التكنولوجيا.
- التنويع الاقتصادي والحد من الفقر :من خلال برامج تمكين الشباب والنساء، وتوسيع الفرص الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الغذاء المقدم كمعونات، وزيادة القدرة على الوصول إلى الغذاء محلياً.

5- الأمن المائي في إفريقيا

تعريف الأمن المائي

يعرف الأمن المائي بأنه قدرة دولة أو مجتمع على ضمان توفر المياه الكافية والآمنة لجميع الاستخدامات الأساسية (الشرب، الزراعة، الصناعة)، بما يضمن استدامة الموارد المائية وحماية البيئة، ويتيح الصمود أمام المخاطر المرتبطة بالمياه .ويؤكد تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أن الأمن المائي يشمل الجوانب الكميّة والنوعيّة، والوصول العادل، والإدارة المستدامة للموارد المائية، ويعد عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي والصحي.

المشكلات المرتبطة بالأمن المائي في إفريقيا

تواجه إفريقيا تحديات كبيرة في مجال الأمن المائي، أبرزها:

1. ندرة المياه والضغط السكاني:

تشهد أجزاء واسعة من القارة، مثل شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، ندرة شديدة في المياه بسبب الجفاف وارتفاع معدلات السكان، مما يزيد الطلب على الموارد المحدودة.

2. التلوث البيئي للمياه:

يؤدي التلوث الناتج عن النشاط الصناعي، المخلفات الزراعية، والصرف الصحي غير المعالج إلى تدهور جودة المياه، مما يهدد الصحة العامة ويحد من الاستفادة الاقتصادية.

3. النزاعات على الموارد المائية العابرة للحدود:

تعد الأنهار الكبرى، مثل النيل، النيجر، الكونغو، موارد حيوية مشتركة بين عدة دول، وقد تؤدي المنافسة على حصص المياه إلى صراعات سياسية ودبلوماسية، خاصة عند تنفيذ مشاريع كبرى مثل السدود.

4. التغيرات المناخية والجفاف:

يزيد التغير المناخي من تواتر الجفاف والفيضانات، ويؤثر على تدفق الأنهار والمياه الجوفية، مما يزيد من هشاشة الأمن المائي ويهدد الزراعة والأمن الغذائي.

الآليات لحل مشاكل الأمن المائي

لمواجهة تحديات الأمن المائي، اتبعت الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية عدة آليات:

1. التخطيط الإقليمي المشترك وإدارة الموارد العابرة للحدود:

تعمل الدول الإفريقية المشتركة في حوض نهر النيل (مثل مصر، السودان، إثيوبيا) على وضع اتفاقيات لتقاسم المياه وإدارة السدود بشكل يضمن الاستفادة العادلة.

2. التنمية المستدامة والبنية التحتية المائية:

استثمارات في محطات معالجة المياه، السدود الصغيرة، ونظم الري الحديث لتحسين استغلال الموارد المائية.

3. المراقبة والحوكمة البيئية:

إنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية لمراقبة جودة المياه وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.

4. التوعية والمشاركة المجتمعية:

برامج تعليمية حول الاستخدام الأمثل للمياه والحفاظ على الموارد الطبيعية.

دور المنظمات الإقليمية في الأمن المائي

تلعب المنظمات الإقليمية دوراً محورياً في تعزيز الأمن المائي، منها:

- الاتحاد الإفريقي :(AU) يضع استراتيجيات للتنمية المستدامة وحماية الموارد المائية العابرة للحدود.
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا :(UNECA) تركز على دعم مشاريع المياه والبنية التحتية وتطوير سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- مبادرات الأنهار العابرة للدول مثل منظمة نهر النيل واللجنة المشتركة لنهر النيجر، التي تعمل على تعزيز التعاون بين الدول المشتركة في الأنهار الكبرى لمنع النزاعات وضمان الأمن المائي.

الجغرافيات والأمثلة

- نهر النيل :يشترك فيه 11دولة، ويعد مصدر المياه الرئيسي لمصر والسودان، وقد أدى بناء سد النهضة الإثيوبي إلى توترات حول حصص المياه.
- حوض النيجر :يمر بـ نيجيريا، النيجر، مالي، وغينيا، ويشكل عنصراً أساسياً في الزراعة والملاحة الداخلية.
- حوض الكونغو :غني بالأنهار والمياه العذبة، لكنه يعاني من التلوث ونقص إدارة الموارد في بعض الدول.

- **منطقة الساحل والصحراء الكبرى :تواجه ندرة المياه، وتعتمد على الآبار الجوفية والمياه الموسمية، ما يجعل السكان عرضة للجفاف والأزمات الإنسانية.**

6- قضية الهجرة في إفريقيا:

مشكلة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا: أنواعها ومساراتها

تشكل **الهجرة غير الشرعية** في إفريقيا أحد أبرز التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القارة، حيث ترتبط بالبحث عن فرص اقتصادية أفضل، الهروب من النزاعات المسلحة، التغيرات المناخية، أو التهميش السياسي والاجتماعي. ويعرف البعض الهجرة غير الشرعية بأنها **انتقال الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الدولية بطرق غير قانونية، بهدف الاستقرار أو العمل في دولة أخرى دون الحصول على تصاريح رسمية أو وثائق قانونية.**

أسباب الهجرة غير الشرعية في إفريقيا

تتعدد الأسباب التي تدفع الأفارقة إلى الهجرة غير الشرعية، من أبرزها:

1. **الأزمات الاقتصادية والفقر** :ضعف الفرص الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة تجعل الشباب بشكل خاص يلجأ إلى الهجرة بحثاً عن دخل أفضل.
2. **النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية** :الحروب الأهلية، الانقلابات، والنزاعات الإثنية تجبر السكان على الفرار من مناطق الصراع حفاظاً على حياتهم.
3. **التغيرات المناخية والكوارث البيئية** :الجفاف، الفيضانات، وندرة الموارد تؤدي إلى هجرة السكان من المناطق المتضررة إلى مناطق أكثر أماناً أو خارج القارة.
4. **الهشاشة المؤسساتية والتهميش السياسي** :غياب الديمقراطية، الانتهاكات الحقوقية، والسياسات التي تستبعد بعض الجماعات من المشاركة في السلطة تحفز الهجرة كخيار للبقاء أو البحث عن حرية أفضل.

أنواع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا

يمكن تصنيف الهجرة غير الشرعية في إفريقيا إلى عدة أنواع رئيسية:

1. **الهجرة الاقتصادية غير الشرعية:**
وهي الأكثر شيوعاً، حيث يسعى المهاجرون إلى تحسين مستوى معيشتهم، أو العمل في دول أخرى، غالباً بالاتجاه نحو شمال إفريقيا وأوروبا.
2. **الهجرة بسبب النزاعات والحروب:**
تشمل الفارين من الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية، مثل اللاجئين من **جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي.**
3. **الهجرة عبر التهريب والاتجار بالبشر:**
تتعرض بعض الفئات، وخاصة النساء والأطفال، للتهريب أو الاتجار للعمل القسري أو الاستغلال الجنسي، وغالباً ما تكون هذه الهجرة مرتبطة بشبكات إجرامية منظمة.
4. **الهجرة البيئية أو المناخية:**
ينتقل الأفراد من مناطق تأثرت بالجفاف أو الفيضانات أو نقص الموارد الطبيعية إلى مناطق أخرى، بحثاً عن ظروف معيشية أفضل.

مسارات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا

تتعدد مسارات الهجرة غير الشرعية، وتشمل:

الهجرة الداخلية:
تنقل الأفراد داخل حدود الدولة نفسها، غالباً من الريف إلى المدن الكبرى، بحثاً عن فرص العمل والخدمات الأساسية.

الهجرة الإقليمية:
تشمل الانتقال بين دول الجوار، مثل الهجرة من دول الساحل إلى شمال إفريقيا (ليبيا، الجزائر، المغرب)، أو من دول شرق إفريقيا إلى كينيا وجنوب إفريقيا.

الهجرة العابرة للقارات:
هي الهجرة من إفريقيا نحو أوروبا أو أمريكا عبر طرق بحرية أو برية محفوفة بالمخاطر، مثل **عبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا أو المغرب**، أو عبر الصحراء الكبرى باتجاه الساحل الشمالي.

التداعيات والتحديات
الهجرة غير الشرعية في إفريقيا ترتبط بعدة تداعيات سلبية:

- **الإنسانية** :تتعرض أرواح المهاجرين للخطر بسبب الحوادث البحرية، الاستغلال، والجريمة المنظمة.
- **الاقتصادية والاجتماعية** :تؤثر على سوق العمل، وتزيد من الضغوط على الموارد والخدمات العامة في دول الاستقبال.
- **الأمنية والسياسية** :يمكن أن تؤدي إلى توترات بين الدول، وظهور شبكات تهريب منظمة، وتحديات في ضبط الحدود.

السياسات والمبادرات للتعامل مع الهجرة غير الشرعية

تسعى الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى وضع استراتيجيات للحد من الهجرة غير الشرعية، من أبرزها:

- **تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية** :لتوفير فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة.
- **تقوية الحدود وتعزيز الأمن الإقليمي** :لمكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر.
- **التعاون الإقليمي والدولي** :من خلال بروتوكولات الاتحاد الإفريقي و ECOWASلمراقبة الحدود وحماية اللاجئين.
- **توعية الشباب والمجتمعات المحلية** :حول مخاطر الهجرة غير الشرعية والطرق القانونية للهجرة.

7- قضايا المرأة في إفريقيا

تلعب **المرأة الإفريقية** دوراً محورياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكنها تواجه تحديات متعددة تعكس الهياكل الاجتماعية التقليدية، والسياسات الوطنية، والاقتصاديات غير المتكافئة، إضافة إلى تأثير النزاعات المسلحة والأزمات البيئية.

الأبعاد الاجتماعية للمرأة في إفريقيا

تتمثل مساهمة المرأة الإفريقية في الحياة الاجتماعية في:

- **دورها في الأسرة والمجتمع** :تشكل النساء العمود الفقري للأسر، حيث يقدمن الرعاية للأطفال وكبار السن، ويساهمن في نقل القيم الثقافية والتربية الاجتماعية.

- **التعليم** :على الرغم من التحسن في السنوات الأخيرة، لا تزال معدلات الأمية بين النساء في بعض دول إفريقيا مرتفعة، خاصة في مناطق مثل الساحل وغرب إفريقيا، مما يؤثر على مشاركتهن الاقتصادية والسياسية.
- **الصحة** :تواجه النساء تحديات صحية متعددة، مثل ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية ومعدل وفيات الأمهات المرتفع في بعض المناطق، مثل **تشاد**، **نيجيريا**، **ومدغشقر**.

البعد الاقتصادي

تمثل النساء جزءاً كبيراً من القوة العاملة في القطاع غير الرسمي والزراعة:

- **الزراعة** :تشارك النساء بشكل كبير في الزراعة التقليدية، وتقدر بعض الدراسات أنهن يمثلن حوالي 60-70% من اليد العاملة الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء.
- **الاقتصاد غير الرسمي** :تعمل النساء في الأسواق، التجارة الصغيرة، والحرف اليدوية، وغالباً دون حماية قانونية أو امتيازات اجتماعية.
- **التحديات الاقتصادية** :ضعف الوصول إلى التمويل، الأراضي، والتدريب المهني يحد من قدرتهن على المساهمة بشكل كامل في الاقتصاد الرسمي.

البعد السياسي

شهدت إفريقيا تقدماً تدريجياً في تمثيل النساء سياسياً:

- **التمثيل في المجالس التشريعية** :أظهرت بعض الدول مثل **رواندا**، **جنوب إفريقيا**، **وبوتسوانا** نسب مشاركة نسائية مرتفعة في البرلمانات، حيث تتبنى رواندا نظام الكوتا النسائية بنسبة 61% من المقاعد في البرلمان.
- **المشاركة في صنع القرار** :على الرغم من هذا التقدم، لا تزال النساء ممثلات بشكل محدود في المناصب التنفيذية العليا والمناصب الوزارية الحساسة.

التحديات الثقافية والاجتماعية

تواجه المرأة الإفريقية قيوداً اجتماعية وثقافية:

- **الزواج المبكر والختان** :ما زالت بعض المجتمعات تعتمد ممارسات تقليدية تؤثر على صحة المرأة وحقوقها التعليمية والاقتصادية.
- **العنف ضد المرأة** :تعد العنف المنزلي، العنف الجنسي، واستغلال النساء في النزاعات المسلحة من القضايا الكبرى التي تهدد الأمن الاجتماعي والصحي للمرأة.
- **التهميش الاجتماعي والسياسي** :ضعف مشاركة المرأة في صنع القرار يحد من قدرتها على التأثير في السياسات الوطنية والإقليمية.

المبادرات والآليات لتعزيز دور المرأة

اتخذت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية عدة مبادرات لدعم المرأة:

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** :**(CEDAW)** تبنتها معظم الدول الإفريقية لتعزيز حقوق المرأة.
- **الاتحاد الإفريقي** :من خلال **خارطة الطريق للمرأة في إفريقيا (African Women's Decade 2010-2020)** لدعم المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء.
- **برامج التنمية المستدامة** :مثل تمكين النساء في الزراعة والتجارة والصحة والتعليم، والتي تهدف إلى تحسين فرصهن الاقتصادية والاجتماعية.

- **المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية** :تعمل على التوعية بحقوق المرأة، مكافحة العنف، وتشجيع التعليم والفنون الحرفية للنساء.

أمثلة عن النجاحات والاخفاقات

- **رواندا** :نموذج رائد في تمثيل المرأة سياسياً، مع أعلى نسبة مشاركة نسائية في البرلمان عالمياً.
- **مالي وتشاد** :مناطق تعاني من معدلات أمية مرتفعة بين النساء، وزواج مبكر واسع الانتشار.
- **جنوب إفريقيا وكينيا** :برامج لدعم النساء اقتصادياً من خلال القروض الصغيرة وتمكين المرأة في الزراعة.
- **السودان وجنوب السودان** :النساء يتعرضن لتحديات كبيرة نتيجة النزاعات المسلحة والتهجير القسري.

8- المنظمات الإقليمية في إفريقيا

تعد المنظمات الإقليمية في إفريقيا أدوات استراتيجية أساسية لتعزيز **التعاون السياسي والاقتصادي والأمني** بين الدول الإفريقية، ومواجهة التحديات المشتركة مثل النزاعات المسلحة، الفقر، الهشاشة الاقتصادية، وتغير المناخ. وقد نشأت هذه المنظمات على خلفية إرث الاستعمار، الحاجة إلى تحقيق وحدة سياسية واقتصادية، والتصدي للتحديات الأمنية والتنموية المتعددة التي تواجه القارة.

الاتحاد الأفريقي(AU)

يعد **الاتحاد الأفريقي** أبرز منظمة إقليمية في القارة، تأسس عام 2001 خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية. ويهدف الاتحاد إلى:

- تعزيز **الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء**.
- الدفاع عن **السيادة الوطنية واستقلال الدول**.
- تعزيز **السلام والأمن الإقليمي** من خلال الوساطة وحل النزاعات، وإرسال بعثات حفظ السلام.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر برامج مثل **الاستراتيجية الإفريقية للتنمية المستدامة**.

ويتمثل دور الاتحاد في **إدارة النزاعات عبر أدوات سياسية وعسكرية**، مثل **مجلس السلم والأمن الأفريقي** الذي يتولى رصد النزاعات والتدخل في حالات الانهيار الأمني أو النزاع المسلح، بما يضمن حماية المدنيين واستقرار الدول.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)

تعتبر **ECOWAS**منظمة إقليمية مهمة لدول غرب إفريقيا، تأسست عام 1975 لتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، ولكنها اكتسبت شهرة كبيرة في مجال **الأمن الإقليمي**:

- تدخلت في العديد من النزاعات المسلحة لدعم الاستقرار، مثل التدخل في ليبيريا وسيراليون خلال التسعينات.
- تعمل على **تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية**، بما يسهم في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) وجنوب إفريقيا(SADC)

تسعى منظمات مثل **ECCAS**و **SADC**إلى تحقيق **التكامل الاقتصادي والسياسي** في مناطق وسط وجنوب إفريقيا، فضلاً عن:

- مراقبة النزاعات الحدودية وحل النزاعات الداخلية بين الدول الأعضاء.
- تعزيز **التنمية الإقليمية المشتركة** من خلال مشاريع البنية التحتية، الطاقة، والزراعة.

دور المنظمات الإقليمية في الأمن والتنمية

تلعب المنظمات الإقليمية في إفريقيا دوراً محورياً في:

- **حل النزاعات المسلحة** :عبر الوساطة، إرسال بعثات حفظ السلام، والمساهمة في بناء القدرات الأمنية للدول الأعضاء.
- **تعزيز التنمية الاقتصادية** :من خلال مشروعات البنية التحتية المشتركة، تحرير التجارة، وتحسين سلاسل الإمداد الإقليمية.
- **تعزيز التعاون البيئي والغذائي** :حيث تعمل المنظمات على وضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة التغير المناخي وأزمات الأمن الغذائي، مثل مشاريع الري المشتركة ومراقبة الموارد المائية العابرة للحدود.
- **دعم الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان** :من خلال مراقبة الانتخابات، دعم المؤسسات الوطنية، ومتابعة حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

التحديات التي تواجه المنظمات الإقليمية

على الرغم من أهمية المنظمات الإقليمية، تواجه عدداً من التحديات التي تحد من فعاليتها:

- **نقص الموارد المالية والبشرية** لتنفيذ برامج السلام والتنمية.
- **تفاوت مستويات التنمية والسياسات الوطنية** بين الدول الأعضاء، مما يصعب تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي.
- **الصراعات الداخلية والتدخلات الأجنبية** التي تعقد عمل المنظمات الإقليمية وتؤثر على استقلالية القرارات.